

Distr.: General
26 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البندان ١٤ و ١١٩ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج

المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها

الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

والميدانين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٩

مذكرة من رئيسة الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة التقرير الموجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٩، المعقودة في

نيويورك يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، الذي يجري تعميمه عملاً بقرار الجمعية العامة

١٢٣/٦٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق



التحديات الناشئة أمام تعددية الأطراف: الإجراءات المقترحة من البرلمانيين للتصدي لها

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٩ التي اشترك في تنظيمها كل من الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب رئيسة الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩

الجلسة الافتتاحية

١ - شكلت جلسة الاستماع البرلمانية السنوية لعام ٢٠١٩ فرصة لمناقشة التحديات المتنامية لتعددية الأطراف وتبادل الأفكار بشأن كيفية إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز النظام المتعدد الأطراف من أجل تحسين التصدي للتحديات العالمية.

٢ - وأشادت رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، بالبرلمانيات. وقالت إن الأمم المتحدة وُلدت من رماد الحرب العالمية الثانية، على أساس أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام. وقد شهدت العديد من الإنجازات التي تحققت في مجالات السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان؛ ولكن التصدي للتحديات العالمية المتزايدة التعقيد يستوجب تنشيط أعمال المنظمة. وتحدد القوى الانعزالية والنزعة القومية المتطرفة النظام الدولي القائم على القواعد، ولكن المشاكل مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتحديات النووية، والأوبئة، وأزمة الهجرة، وتغير المناخ لا يمكن أن يحلها أي بلد بمفرده.

٣ - ورأت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، غابرييلا كوفيفاس بارون، أنه لا يوجد تناقض حقيقي بين الحقوق السيادية والحلول المتعددة الأطراف، لأن المصلحة الوطنية تُخدم على الدوام على أفضل وجه من خلال المشاركة في العمليات العالمية التي تجمع بين البلدان كلها. وشددت على أنه في البرلمانات، تُترجم السياسات الدولية إلى أطر عمل وطنية. ويضطلع البرلمانيون بدور رئيسي لأنهم يمثلون الشعب ويمكنهم أن يكفلوا تطبيق الطموحات العالمية في الواقع المحلي. ويمكنهم مساءلة حكوماتهم من خلال القيام بمتابعة الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في الأمم المتحدة ورصد تنفيذها، وإصدار التشريعات الوطنية ذات الصلة، واعتماد الميزانيات.

أولا - تعددية الأطراف والتحديات الناشئة ودور البرلمانيين

ألف - نجاحات تعددية الأطراف

٤ - حققت منظومة الأمم المتحدة العديد من النجاحات، بما في ذلك في مجالات مثل تقديم المساعدة إلى المهاجرين واللاجئين، وحفظ السلام، والأمن العالمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحل المنازعات، والتمويل، والبحوث وجمع البيانات. وساعدت على القضاء على الجدري، واستعادة طبقة الأوزون، وضمان الحريات الحيوية للنساء، ووضع قواعد للسلامة الجوية، وتيسير النقل البحري والبريد الدوليين، ووضع أسماء نطاقات الإنترنت، وتلقيح ملايين عديدة من الأطفال، وإنقاذ ملايين الأرواح، ومنع دخول الدول الحائزة للأسلحة النووية في حروب. وأدت أيضا إلى حدوث تغيرات مجتمعية رئيسية، ومنها على سبيل المثال أن معظم الشركات اليوم تدرك أهمية مراعاة السلامة البيئية.

٥ - وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا ينظر إلى النظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة نظرة رومانسية غير واقعية. فكما جاء في قول شهير لأمين عام أسبق، الأمم المتحدة لم تُنشأ لتأخذ الإنسانية إلى الجنة، بل لتنقذ الإنسانية من الجحيم. والمنظمة ليست أكثر من مجرد تعبير عن الإرادة الجماعية للدول الأعضاء. فهي تملك المنظمة، ولذلك يجب أن تتمكنها من خلال تزويدها بالموارد الضرورية والأدوات المؤسسية.

باء - التحديات

٦ - قال المشاركون إن النزعة القومية والشعبوية تهددان بصورة متزايدة تعددية الأطراف، كما يهددها بالشكل ذاته كل من الانعزالية والاستقطاب السياسي المتنامين. وأدى الانفصال بين الناخبين والتيار السياسي الرئيسي إلى دعم أحزاب أكثر تطرفاً. ويشعر بعض المواطنين بأن المراقبة والمسؤولية عن ضمان المساءلة أعطيتا لهيئات تتجاوز صلاحياتها حدود الولاية الوطنية، ولا تربطهم بها صلة قوية. ولقد أدت العولمة إلى زيادة رخاء الكثيرين، لكن نجمت عنها مشقة وعدم اليقين بالنسبة للآخرين.

٧ - وشدد المشاركون على أن تعددية الأطراف مفيدة لمصالح الدول - بما في ذلك الأمن القومي والازدهار الوطني - غير أنه يمكن أن ينظر إليها على أنها تتعارض مع السيادة. وبالمثل، وعلى الرغم من أن النزعة القومية التي تعكس الوطنية يمكن أن تكون قوة إيجابية، تكون النزعة القومية المتطرفة أو العدوانية أو المتعصبة ضارة.

٨ - وهناك في بعض الأوساط أزمة ثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف، وتعرض القيم الديمقراطية وسيادة القانون للهجوم. فبعض الشعوب لا تثق في حكوماتها، وبالتالي في المنظمات الحكومية الدولية التي تنتمي إليها. وتزايد البون بين هذه المؤسسات العالمية والشعوب عوض أن يتقلص، على الرغم من الحاجة إلى أن تتصدى الأمم المتحدة بطريقة مباشرة بدرجة أكبر للتحديات العالمية. ويستخدم معارضو تعددية الأطراف التضليل الإعلامي ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر الحجج الزائفة وتقويض عمل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى. وتدعو محدودية الموارد المخصصة للعمل المتعدد الأطراف ووجود فجوة تمويلية متزايدة في الأمم المتحدة أيضاً للقلق.

٩ - وبما أن بعض الدول الكبرى تتراجع عن تعددية الأطراف، تسمى ديناميات القوة أقل وضوحاً ويصير العالم أكثر تقلباً. ومع اتخاذ بعض الدول قرار تحديث أسلحتها والتخلي عن معاهدات عدم الانتشار الطويلة الأمد، فإن خطر حدوث سباق تسلح نووي آخذ في الازدياد.

جيم - تعزيز تعددية الأطراف

١٠ - على الرغم من أن تعددية الأطراف تمس الحاجة إليها في وقت يواجه فيه العالم تحديات عابرة للحدود متزايدة التعقيد، يجب أن تتكيف الأمم المتحدة والجهات الأخرى كي تصبح أكثر أهمية وشفافية وملاءمة. وفي هذا الصدد، أبرز النقاش النقاط التالية:

(أ) يجب تعزيز أسس النظام الدولي من أجل مساعدة الدول على إدارة المنافسة على نحو ناجح وسلمي؛

(ب) من المهم امتلاك قواعد، ولكن ينبغي أن تكون قواعد مدروسة دراسة جيدة تخدم مصلحة الجميع وتتيح الاستفادة المشتركة على أساس المساواة من فوائد العمليات العالمية؛

(ج) ينبغي أن تعتمد الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات أشكالاً جديدة للتواصل والتكنولوجيا، وأن تعمل خارج الهياكل التقليدية؛ ويجب أن يكون المجتمع الدولي منفتحاً على النماذج الجديدة ومستعداً للالتزام بالتغيير العميق؛

(د) ينبغي الاعتراف بأن تعددية الأطراف لا تنطبق على كل شيء وبأن بعض المسائل تعالج على أفضل وجه على الصعيد الوطني؛ ومع ذلك، من المفيد استكشاف ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق العمليات المتعددة الأطراف بغية التعامل مع قضايا مثل الصحة والتعليم وحماية البيانات الشخصية؛

(هـ) كلما وُجدت الإرادة السياسية للمضي قدماً، ينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف أن تسعى إلى تجاوز النهج البيروقراطي بغية تنفيذ التغييرات اللازمة على المستوى العملي؛

(و) ينبغي تعزيز الركيزة البرلمانية للأمم المتحدة، كما ينبغي للبرلمانات أن تضطلع بدور أكبر في إدارة الشؤون الخارجية؛ ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة، أو من خلال إنشاء لجان مماثلة داخل البرلمانات الوطنية، أو تشجيع التفاعل بين اللجان البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية والأمم المتحدة؛ وسيكون المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠ فرصة جيدة لمواصلة توطيد الشراكة بين الأمم المتحدة والبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي؛

(ز) بالإضافة إلى البرلمانيين، يجب أن تُشرك بنشاط جهات فاعلة وفتاة ناشئة جديدة ومتنوعة، بما في ذلك الشباب والنساء، ورؤساء البلديات، ورؤساء الأعمال التجارية والقيادات العمالية، والأوساط الأكاديمية وممثلو المجتمع المدني، وينبغي الإقرار بأنه في مجالات مثل التكنولوجيا، يكون للقطاع الخاص في كثير من الأحيان قوة أكبر من قوة الحكومات.

الإطار ١

إشراك الشباب

تبين الدراسات الاستقصائية أن الشباب يؤمنون بالتنوع والشمولية والتسامح أكثر من الفئات الديمغرافية الأخرى. وفيما يلي بعض الاقتراحات لتحسين إشراك الشباب:

(أ) يمكن تحسين صلة رابطات الأمم المتحدة، التي تضم العديد من الأعضاء الشباب، بالبرلمانات؛ ويمكن أيضاً إقامة شراكات مع الرابطات الشبابية الوطنية وغيرها من المجموعات المكونة من الشباب؛

(ب) يجب على الهياكل المجتمعية التقليدية أن تجد سبلاً للتعامل مع الشباب؛ ويمكن أن تشمل السبل وسائط التواصل الاجتماعي والتفاعل في العالم الافتراضي؛

(ج) ينبغي للبرلمانيين ومسؤولي الأمم المتحدة وغيرهم أن يستمعوا للشباب وأن ينفذوا أفكارهم؛ فعلى سبيل المثال، يمكن النظر كل سنة في بعض المقترحات المطروحة في جمعية الشباب؛

(د) ينبغي أن تظل المبادرات مثل مؤتمر القمة بشأن المشاركة العالمية المنظم من رابطة الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة، ونموذج محاكاة الأمم المتحدة وبرلمان الأمم المتحدة النموذجي تمثل فرصاً لإشراك الشباب في عمل الأمم المتحدة والعمل المتعدد الأطراف وتعزيز تمسكهم لذلك.

دال - دور البرلمانين في تشجيع تحقيق الأهداف العالمية وتعزيز تعددية الأطراف

١١ - يمكن للبرلمانين مناصرة العمل المتعدد الأطراف بطرق متنوعة، من قبيل ما يلي:

- (أ) تناول آراء الأشخاص، بمن فيهم النساء والفئات المهمشة، أثناء المفاوضات؛ وكفالة أن تعكس سياساتهم وجهات نظرهم؛
- (ب) مواءمة الأولويات العالمية مع الخطة الوطنية؛ ففي فرنسا، على سبيل المثال، أنشأت لجنة تابعة لمجلس الشيوخ مؤشرات متعلقة بأهداف التنمية المستدامة لكفالة أن تكون الميزانيات المحلية والإقليمية متسقة معها؛ وأنشأت باكستان مراكز لمراقبة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- (ج) كفالة المساءلة عن طريق رصد الامتثال للقرارات والمعاهدات؛ ويمكن استخدام تقنيات، مثل التحقيق البرلماني، لوضع تفاعل وزارة حكومية مع مؤسسة متعددة الأطراف محل تساؤل؛ ويمكن أن ينطوي ذلك على جلسات استماع عامة وإعداد تقارير، وهو ما قد يولد الدعاية ويشكل ضغطاً على السلطات للامتثال؛
- (د) بناء الثقة في النظام الدولي وتعددية الأطراف من خلال توعية الناس العاديين بأهمية الأمم المتحدة وتعزيز الحوار السياسي الذي يشمل إجراء مناقشات بشأن الآثار المحلية للتحديات العالمية؛ وتبادل التجارب الناجحة وتزويد الناخبين بمعلومات عن الفوائد الملموسة للعمل من هذا القبيل؛ وإبلاغ دافعي الضرائب بما تقوم به الأمم المتحدة وبيان السبب الذي يجعلها جديرة بأن يُستثمر فيها؛
- (هـ) المساعدة على إشراك المواطنين في الحكم الرشيد، ويمكن أن يشمل ذلك فتح مجال التفاعل الإلكتروني مع نُظُم اللجان والسماح للأشخاص بالمشاركة في الحكم بطرق لا تتطلب اجتماعات شخصية؛ وينبغي للممثلين أن يبدوا استعدادهم بطرق مبتكرة للتفاعل، وأن يساعدوا في إعلام المواطنين بشأن أثر مشاركتهم؛
- (و) تعميم معلومات عامة قائمة على الأدلة وتشجيع الحوار السياسي لإشراك جميع الناخبين وتعزيز ثقافة الديمقراطية.

الإطار ٢

ملاحظات الأمين العام

شدد الأمين العام، الذي هو برلماني ورئيس وزراء سابق، على ضرورة "تعددية أطراف مترابطة في شكل شبكة"، وتشمل التعاون الوثيق للأمم المتحدة مع المنظمات مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن الهيئات الإقليمية. ودعا أيضاً إلى "تعددية الأطراف الشاملة للجميع"، التي لا تشمل الفروع التنفيذية فحسب، بل أيضاً الأوساط التجارية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانات، بطبيعة الحال.

ولم يعد بالإمكان التصدي للمشاكل العالمية من خلال الردود الجزئية. وقال الأمين العام إن من المهم البرهنة على أن تعددية الأطراف يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نتائج وتسليط الضوء على القيمة المضافة للأمم المتحدة، مثل دورها في اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة مؤخراً، وتقديم المعونة الإنسانية، واعتماد اتفاقات مثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وناقش الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة في مجالات مثل المساواة بين الجنسين، والإدارة، والسلام والأمن، وكيف أن هذه الإصلاحات ستعزز شفافية الأمم المتحدة واستجابتها لاحتياجات الدول الأعضاء.

ثانياً - زيادة المشاركة السياسية للمرأة

١٢ - تمثل النساء حوالي ٢٣ في المائة من البرلمانيين على الصعيد العالمي. ولا يتعدى عدد البلدان التي لها رئيسة دولة أو حكومة ١٩ بلداً، كما أن نسبة ١٨ في المائة فقط من وزراء الحكومات في العالم من النساء. ويؤدي استبعاد المرأة من عملية صنع القرار إلى الاستقطاب وانعدام الأمن. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تكون النساء الأكثر تضرراً من تدابير التقشف عندما تخفّض الميزانيات.

١٣ - ومن جانبها، تبين الأمم المتحدة الطريق إلى الأمام من خلال سياسة أدت إلى تطبيق تكافؤ الجنسين على قيادة المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن مبادئ المساواة بين الجنسين تتخلل جميع أبعاد المنظمة تقريباً. وستساعد درجة أعلى من المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة المنظمة على التفكير والتصرف على نحو أشمل، وبالتالي أكثر فعالية.

١٤ - وتحول عقبات عديدة دون صعود المرأة إلى المناصب القيادية، بما في ذلك الهياكل الذكورية، والافتقار إلى الوسائل الاجتماعية - الاقتصادية، والأدوار المتعددة التي يضطلع بها (كعاملات، ومقدمات للرعاية، وأمهات، وما إلى ذلك)، وانخفاض مستويات التعليم، وحصر نشاطهن في المجال المنزلي. وتواجه السياسات المزيد من المخاطر، بما في ذلك التحرش عبر الإنترنت والعنف الجنسي، التي تتسبب في مغادرة بعضهن للسياسة وتمنع أخريات من المشاركة في المقام الأول.

١٥ - وعندما تمثل المرأة في أدوار صنع القرار، تكون هناك قوانين لمكافحة التمييز، وميزانيات مراعية للاعتبارات الجنسانية، وسياسات للتنمية المستدامة وتغييرات إيجابية في السلوك المجتمعي والثقافات. وينتج التنوع الجنساني منظورات وحلولاً جديدة، ويؤدي إلى توافر المزيد من الموارد وزيادة التعاون، ويضمن الاستماع إلى جميع المسائل ذات الصلة. كما يحسن تنفيذ السياسات العامة، وينشئ مؤسسات تمثل السكان تمثيلاً أفضل.

١٦ - وتشمل الأدوات والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين في المجال السياسي ما يلي:

(أ) استخدام نظام الحصص؛

١' المقاعد المحجوزة - قام العديد من البلدان بحجز عدد معين من المقاعد للنساء: في كينيا، على سبيل المثال، ينص الدستور في بند ينقضي سريانه بعد مدة ٢٠ سنة أنه لا يجوز أن يكون أكثر من ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية من نفس الجنس؛ وأدى حجز ٤٧ مقعداً للنساء إلى زيادة مشاركتهن من حوالي ٧ في المائة إلى ٣٠ في المائة على مدى تسع سنوات.

٢' الحصص الطوعية للأحزاب - يمكن للأحزاب أن تلتزم بترشيح نسبة معينة من النساء لوضعهن على قوائمها الانتخابية؛

٣' حصص المرشحات - يمكن لقوانين البلد أن تطالب بتخصيص عدد معين من الترشيحات للنساء.

(ب) إصلاح النظام الانتخابي: بما أن النظم الانتخابية تحدد من يستلم السلطة، وكيفية تقاسمها، وطبيعة التمثيل، يمكن أن تزيد الإصلاحات من مشاركة المرأة.

(ج) يمكن أن يكون لإصلاحات الأحزاب السياسية أثر أيضا: يسيطر الرجال على معظم الأحزاب، ويقررون من يشغل مقعدا معيناً، ومتى يشغله ولماذا يشغله؛ ويمكن أن يؤدي تغيير هذه الهياكل إلى زيادة إشراك المرأة.

(د) بناء شبكات محلية ووضع برامج توجيه للنساء، يمكن أن تشمل دورات تدريبية محددة الأهداف موجهة إلى النساء الراغبات في تولي مناصب قيادية، فضلا عن إقامة شراكات مع سياسيات ناجحات وغيرهن من الموجهات.

(هـ) تغيير المعايير والهياكل الاجتماعية:

'١' **القضاء على الأدوار الجامدة** - تبين البحوث أنه عندما يتمسك المجتمع بأدوار جامدة تحدد ما ينبغي وما لا ينبغي للرجال والنساء فعله، تزداد عدم المساواة بين الجنسين، التي قد تتجلى في سلوكيات من قبيل العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي؛ ويساعد تغيير هذه المواقف على تعزيز المساواة بين الجنسين.

'٢' **يجب على المجالين العام والخاص أن يعملوا معا** - ينبغي أن تشمل السياسات المتعلقة بإجازة الأبوين كلا من الرجال والنساء، وينبغي أن تشمل التوقعات الاجتماعية توزيعا متساويا للعمل المنزلي والرعاية.

'٣' **تغيير مواقف الرجال**. هناك حاجة إلى قدر أكبر من المساءلة عن الضرر الناجم عن عدم المساواة بين الجنسين عبر الأجيال؛ ويجب على الرجال أن يستمعوا إلى النساء، ويثقوا فيهن، ويسألوا الرجال الذين يقاومون المساواة بين الجنسين على أفعالهم؛ ويجب أن يشارك عدد أكبر من الرجال في العمل المنزلي وتوفير الرعاية بحيث يمكن أن تزدهر حياة النساء في المجال العام.

'٤' **تعديل القوانين التي تعوق المشاركة السياسية للمرأة** - على سبيل المثال، في بعض البلدان، لا يمكن للمرأة أن ترث ممتلكات، مما يؤثر سلبا على قوتها الاقتصادية؛ وبما أن الترشح للمناصب يكون عادة باهظ التكلفة، فإن هذه القوانين تمنع المرأة من التنافس مع الرجل؛ ويمكن للقوانين التي تركز على التسلط عبر الإنترنت والعنف الجنسي وغير ذلك من السلوكيات الضارة أن تساعد أيضا على إزالة العقبات.

'٥' **دعم الحوار والعمل بشأن المساواة بين الجنسين** - يمكن للممثلين تعزيز المساواة بين الجنسين في برلمانهم، وينبغي تناول المسألة على أعلى المستويات؛ فالشعب ينتبه عندما يولي القادة الاهتمام لمسائل من قبيل التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة وتقديم الرعاية؛ ومن المهم أيضا الإصرار على استراتيجيات محددة والضغط من أجل إدراج معايير ومؤشرات.

ثالثا - تنشيط أعمال الأمم المتحدة

١٧ - جعل الأمين العام من إصلاح الأمم المتحدة إحدى أولوياته الرئيسية، وتم تشجيع الدول الأعضاء على دعم هذه التغييرات. والذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة، التي سيحتفل بها في عام ٢٠٢٠، هي فرصة للتفكير في التحديث والضغط من أجل القيام به. وقال أحد

المشاركين إن الخلاف بين بلدان العالم النامي والبلدان الغنية يجب حله من أجل تحقيق إصلاحات شاملة ومفيدة.

ألف - تنشيط أعمال الجمعية العامة

١٨ - تتناول الجمعية العامة، باعتبارها الهيئة الوحيدة في العالم التي تمثل فيها جميع الدول تقريبا على قدم المساواة، مشكّلةً "برلمانا للبشرية"، طائفة من المسائل البالغة الأهمية التي تؤثر على حياة الناس في كل مكان. ومع ذلك، يجب أن تصبح أكثر شفافية وفعالية وأهمية، وأن تنفادي الاستقطاب السياسي وتعزز إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم البرلمانيون، وممثلو الأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشباب، والنساء. ويجب أن تستفيد من قوة تكنولوجيا الاتصالات في القرن الحادي والعشرين والنهج غير التقليدية من أجل الإبلاغ عن عملها. ويمكن أن يشمل تنشيط أعمال الجمعية العامة ما يلي:

- (أ) تعزيز دورها وسلطتها؛
- (ب) تحسين أساليب عملها؛
- (ج) مواءمة جدول أعمالها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- (د) تعزيز دورها في انتخاب الأمين العام؛
- (هـ) تعزيز عملية اختيار رئيس الجمعية العامة وكفالة تحسين الاستمرارية بين الرؤساء؛
- (و) تمديد ولاية رئيس الجمعية العامة التي مدتها سنة واحدة؛
- (ز) تحسين المساءلة والشفافية والذاكرة المؤسسية في مكتب رئيس الجمعية العامة.

تعزيز قرارات الجمعية العامة

١٩ - تتخذ الجمعية العامة كل عام حوالي ٣٠٠ قرار. وعلى الرغم من أنها ليست ملزمة قانونا وتكون عادة مبنية على أساس القاسم المشترك الأدنى، فهي تحمل قيمة رمزية وسياسية ولها أثر على القانون الدولي. وتقع مسؤولية تنفيذ القرارات ومتابعتها على عاتق الدول الأطراف. ويمكن للبرلمانيين التصديق على المعاهدات، وإصدار القوانين التي تجعل القرارات ملزمة قانونا ورصد تنفيذ القرارات لضمان أن يكون لها أثر على أشد فئات السكان ضعفا. واقترح تشكيل لجان مخصصة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي لرصد تنفيذ الاتفاقات الدولية.

باء - إصلاح مجلس الأمن

١ - العضوية

٢٠ - أعرب المشاركون عن شواغل إزاء عدم قدرة مجلس الأمن على وقف النزاعات والشلل الذي ينجم عن ممارسة أعضائه الخمسة الدائمين لحق النقض. وقالوا إن الهيئة يجب أن تكون أكثر شمولا وشفافية، وتمثل على نحو أكثر إنصافا مختلف مناطق العالم، وتعكس بشكل أفضل ديناميات القوة الحالية. غير أنه أشير إلى أن العضوية الدائمة وما يرافقها من حق في النقض ظلت قائمة منذ البداية، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، وأن أي تعديلات للميثاق تتطلب موافقة تلك الدول.

٢١ - وينبغي أن يكون الأعضاء العشرة المنتخبون جريئين ومتحدين وأن يعملوا معا من أجل إدراج المسائل الهامة في جدول الأعمال. وينبغي ألا يعتبروا ولاياتهم التي مدتھا سنتان فترات للعمل بسرعة بل فترات تناوب، بحيث يمكن للآخرين مواصلة ما بدأوه.

٢ - تبسيط جدول الأعمال

٢٢ - إن جدول أعمال مجلس الأمن مملوء عن آخره؛ ويقضي أعضاؤه ٥٦ ساعة شهريا في جلسات رسمية، وينقلون عادة من مسألة فور اتخاذ قرار بشأنها. وقدم اقتراح يفيد بأن يقوم البرلمانين بسد هذه الفجوة من خلال توفير المعلومات عن أفضل السبل لمساعدة بلد بعينه أو عملية معينة ومن خلال تبادل الخبرات داخل البلدان.

جيم - منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية

٢٣ - بعد سنوات من الانخفاض، تضاعف عدد الحروب الأهلية ثلاث مرات تقريبا بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، وتضاعف عدد الوفيات المرتبطة بذلك ست مرات في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥. ويجب على المجتمع الدولي التركيز على منع نشوب النزاعات، الذي ينقذ الأرواح ويقدر أنه يؤدي إلى تحقيق وفورات تتراوح بين خمسة بلايين دولار و ٧٠ بليون دولار في السنة، إذ يؤدي كل دولار مستثمر في الوقاية إلى ادخار ١٦ دولارا مستقبلا. وفيما يتعلق بالصحة، على سبيل المثال، تؤدي الموارد غير الكافية المخصصة للرعاية الوقائية إلى مزيد من الأمراض والأدواء، مما يتطلب علاجات طبية وجراحية أكثر تكلفة. وذكر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل كمثال على الكفاءة، إذ يعمل بميزانية صغيرة نسبيا تبلغ ١٢ مليون دولار، ولكنه قام مرارا وتكرارا بمنع نشوء النزاعات ونزع فتيل التوتر.

٢٤ - ويمكن للبرلمانيين معالجة بعض الخوف والحساسية فيما يتصل بالوقاية، مثل الشواغل التي تتعلق باستخدامها كأداة للتدخل. ويتمثل مجال آخر للقيام بالتحسين في تنقيح أطر العمل للمساعدة الإنمائية، التي هي اتفاقات رئيسية بين الأمم المتحدة والحكومات، بغية جعلها أكثر استنادا إلى الدراية بالمخاطر. وتم تشجيع النهج المتعددة الأطراف والمشتركة بين الركائز، بحيث لا تتعلق الوقاية بالسلام والأمن فحسب، بل أيضا بالتنمية وحقوق الإنسان.

دال - حفظ السلام

٢٥ - منذ عام ١٩٤٨، أنشأت الأمم المتحدة أكثر من ٧٠ عملية لحفظ السلام، وتوسع العديد منها، على مر السنين، من حيث النطاق والحجم. وينبغي أن تصبح ولايات حفظ السلام مركزة بشكل أكبر، وأن تصير المهل الزمنية أكثر واقعية، وأن تؤخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية. ويشمل أحد الاقتراحات إسناد الولاية على مرحلتين، بحيث تبدأ عملية بولاية أولية ثم يجري استعراضها لمعرفة ما إذا كانت تحقق الغرض منها، ربما بعد ستة أشهر. ويمكن أن يعقد مجلس الأمن والأمانة العامة المزيد من المناقشات الاستراتيجية والتحليلية في مرحلة أبكر من العملية، وأن يعتمدا على المزيد من المعلومات القائمة على البيانات ويجريا مشاورات أكثر شمولاً.

٢٦ - وتجب مساءلة حفظة السلام عن الجرائم المرتكبة أثناء البعثات، وينبغي لبرلمانات البلدان المعنية أن تجري جلسات استماع عامة وتحريات أخرى استجابة لادعاءات سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان.

هاء - فجوة التمويل المتزايدة

٢٧ - تبلغ الميزانية العادية للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٥,٤ بلايين دولار؛ ولم يتم تلقي نصف بليون دولار منها وقت جلسة الاستماع. ومن ميزانية حفظ السلام البالغة ٦,٧ بلايين دولار، بلغت الاشتراكات غير المدفوعة ٢,٨٥ بليون دولار. وخلال العامين الماضيين، لم تدفع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات حفظ السلام، وأمسكت عن تقديم أجزاء من الميزانية العادية. ولم تدفع سوى ٣٤ دولة عضوا من أصل ١٩٣ دولة اشتراكاتها لعام ٢٠١٩ في موعدها (بحلول نهاية كانون الثاني/يناير).

٢٨ - ويعوق العجز النقدي والفجوة التمويلية الناجمين عن ذلك قدرة الأمم المتحدة على العمل والاستجابة في حالات الطوارئ، وقد يضران بإصلاحات الأمين العام. كما لا يجري على النحو الواجب سداد تكاليف البلدان المساهمة بقوات. ومع أن الأمم المتحدة تعد "قائمة شرف" لأولئك الأعضاء الذين يدفعون اشتراكاتها في موعدها، اقترح برلماني استخدام اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي كفرصة للمناقشة بشأن الأعضاء الذين لم يدفعوا.

٢٩ - ويمكن لزيادة الشفافية بشأن الجهود المتعددة الأطراف والأثر المترتب عنها أن تساعد البرلمانيين على شرح أهمية تمويل الأمم المتحدة، لأن دافعي الضرائب يريدون ضمان استخدام أموالهم بكفاءة. ومن شأن الإصلاحات الرامية إلى تخفيض الإدارة التفصيلية لميزانية الأمين العام والتركيز على النتائج أن تساعد في هذا الصدد، كما سيساعد فيه السماح للأمين العام باستخدام أي وفورات في مجالات عمل أخرى. وعلى الرغم من أن المشاركين ناقشوا آليات تمويل مختلفة، اتفق عدد منهم على أن فرض ضريبة دولية لن ينجح، وأن تمويل القطاع الخاص الطوعي لعمليات الأمم المتحدة (بدلاً من الميزانية العادية) يجب أن يخضع لمعايير مساءلة صارمة.

واو - دور البرلمانيين في تعزيز ولاية منع نشوب النزاعات وحلها

٣٠ - بغية تعزيز ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلها، يمكن للبرلمانيين أن يقوموا بما يلي:

(أ) المساعدة في منع نشوب النزاعات عن طريق السماح بالإعراب عن التطلعات الاجتماعية بطريقة سلمية وبناءة؛ وإبداء المرونة السياسية، بهدف التوصل إلى حلول توفيقية؛

(ب) العمل بشأن الوساطة، داخل الدول وفيما بينها، من أجل منع نشوب النزاعات، وتوسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص، والمؤسسات الإقليمية والمالية والجهات المعنية الأخرى؛

(ج) مساعدة الناس على فهم أن منع نشوب النزاعات آلية لتعزيز السيادة، لأنه يحول دون قيام قوات أجنبية بعمليات داخل البلد؛

(د) الحصول على معلومات عن أثر منع نشوب النزاعات وحفظ السلام، وتبادل تلك المعارف مع الفئات الناجحة؛ فعلى سبيل المثال، سافر أعضاء من كونغرس الولايات المتحدة إلى كوت ديفوار وليبريا ليعاينوا القيمة المضافة من خلال جهود حفظ السلام هناك طيلة ١٥ عاماً؛

(هـ) ضمان أن تدفع الاشتراكات في ميزانية الأمم المتحدة بالكامل وفي موعدها؛

- (و) الاستثمار في منع نشوب النزاعات عن طريق زيادة الدعم المقدم للكيانات المشاركة في حفظ السلام؛ وتحفيز التعاون عبر الركائز من خلال تمويل مبادرات مشتركة أو ربط المساعدة بتوقع التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛
- (ز) الالتزام بالاستراتيجيات الوقائية من قبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود بدلا من التركيز في المقام الأول على حالات الأزمات؛
- (ح) الاعتراف بالخبرات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات وتبادل قصص النجاح؛
- (ط) تعزيز التفاعل بين البرلمانيين والجمعية العامة؛ وبين اللجان البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية وممثلي الأمم المتحدة؛ وبين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي؛ وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛
- (ي) العمل بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين، وإبلاغ الأمم المتحدة، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، بأي حالات نجاح وفشل؛
- (ك) اعتماد الإصلاح في الأمم المتحدة، والنظر في تشكيل لجنة برلمانية لمناقشة الإصلاحات.

رابعا - النظام المتعدد الأطراف في بيئة الاتصالات الحالية

٣١ - في البيئة الإعلامية الحالية، على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، هناك كمية متزايدة من التضليل الإعلامي، والإفراط في التبسيط، والخطاب المضخم. ويجب أن ترد الأمم المتحدة وغيرها من الجهات على أولئك الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي والتضليل الإعلامي لتقويض النظام المتعدد الأطراف. ومن أجل التحكم في الخطاب، من المهم إعداد رسائل إيجابية بدلا من مجرد اتخاذ موقف دفاعي. وينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف أن تتجنب المصطلحات الغامضة والمتخصصة وتجد سبلا أفضل للتواصل بشأن عملها، بما في ذلك عن طريق استخدام لغة وقصص عاطفية بشأن أثر العمل. ويجب أن تدرك أن الأفراد ليسوا مجرد مستهلكين لما يروج في الاتصالات الجماهيرية، بل هم مشاركون نشطون.

٣٢ - ودُكرت فنلندا كمثال على بلد له ممارسات جيدة للتعامل مع حرب المعلومات المعقدة، فيما يتصدى الناشطون الأوكرانيون الشباب للمعلومات المغلوطة على شبكة الإنترنت من خلال إصدار رسائل تصحيحية. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي وحدة للاستجابة السريعة للتعامل مع المعلومات بشأن مسائل من قبيل الأمن والهجرة على شبكة الإنترنت. والتعليم هو المفتاح لمكافحة التضليل الإعلامي؛ وينبغي التعامل بشك مع الحلول المفرطة التبسيط واللغة المضخمة.

٣٣ - ويمكن للبرلمانيين مساعدة الأمم المتحدة في التواصل عن طريق نشر قصص نجاح بشأن عملها، مع التمييز بوضوح بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة وما يقابلها من المواضيع. ويمكن للجان البرلمانية دعوة مسؤولي الأمم المتحدة لتبادل المعلومات، التي يمكن استخدامها بعد ذلك للتواصل مع المجتمعات المحلية. ويمكن للبرلمانات أن تنظر أيضا في وضع قوانين وسياسات يمكن أن تساعد على وقف نشر المعلومات التي تكون خاطئة بشكل واضح.

٣٤ - وهيات الشبكات والتطبيقات والمشاعات الرقمية المفتوحة، التي هي نُظم منظمّة لها قواعدها الخاصة، بيئة يمكن فيها لأي شخص أن يبدأ حركة جديدة. وينبغي للمؤسسات الدولية أن تنظر في إقامة شراكات مع هذه المبادرات، التي يمكن أن توفر خبرة ميدانية قيمة وتعوض عن بعض القيود الكامنة في نظام متعدد الأطراف متمسّم بالبيروقراطية. وتقوم المجتمعات المحلية بأعمال مهمة، مثل إنشاء مجتمع مفتوح المصدر للمزارعين الذين زادوا من محاصيلهم من الأرز من خلال تبادل المعارف، أو وضع خرائط فيها مواقع المستشفيات في هايتي، تبين أنها مفيدة في أعقاب الزلزال الذي وقع في عام ٢٠١٠.

توصيات من أجل تعزيز أثر عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة

٣٥ - ينبغي لمسؤولي الأمم المتحدة والبرلمانيين القيام بما يلي:

- (أ) تجاوز الهياكل التقليدية ووسائل الاتصال الجماهيري من أجل التواصل مع الناس؛
- (ب) إنشاء طرق مختلفة لإسماع صوت الناس، مثلا من خلال جولات الاستماع أو السماح لهم بتقديم أسئلة؛
- (ج) التواصل مع الناس في الميدان من أجل بناء الثقة، وفهم المسائل المحلية فهما أفضل والتواصل بشكل حقيقي أكثر؛
- (د) إدراج أصوات النساء والشباب والأشخاص الآخرين الذين كثيرا ما يستبعدون من الحوار؛
- (هـ) تجنب اللغة التقنية والغامضة والفضفاضة؛ واستخدام قصص عاطفية ومحددة الأهداف.

خامسا - خاتمة

٣٦ - شددت جلسة الاستماع على الحاجة إلى تعددية الأطراف في عالم يواجه تحديات عابرة للحدود متزايدة التعقيد. وتشكل النزعة القومية والشعبوية والانعزالية تهديدا متزايدا للنظام العالمي. ويجب أن يصبح النظام الدولي، الذي توجد الأمم المتحدة في صميمه، أكثر أهمية واستجابة وشفافية. ويجب عليه القيام بعمل أفضل فيما يتعلق بإشراك النساء والشباب، وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص وقطاع الأعمال والعمال والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية. وينبغي أن يعتمد الابتكار والتكنولوجيا وأدوات الاتصال الحديثة لتقاسم عمله والتواصل مع الجمهور.

٣٧ - ويضطلع البرلمانيون بدور حاسم، لأنهم يشكلون جسرا بين المواطنين العاديين والحكومات المحلية والمؤسسات العالمية. ومن أجل بناء الثقة في الأمم المتحدة والنظام الدولي، يجب عليهم الدفاع عن تعددية الأطراف، ودعم الإصلاحات العميقة، والتعريف بأهمية السياسات العالمية لتحسين سبل كسب العيش. ومن خلال الإشراف على تنفيذ المعاهدات والاتفاقات والقرارات الدولية، يمكنهم أن يكفّلوا إدراج الخطة العالمية ضمن أطر العمل الوطنية واستفادة المجتمعات المحلية منها.

٣٨ - ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره شريكا وثيق الصلة بالأمم المتحدة، أن يواصل تقريب البرلمانات والبرلمانيين من عمليات الأمم المتحدة، ويجعل أصوات الشعوب تؤثر على جميع الاتفاقات والإصلاحات الرئيسية ويضمن تعزيز المساءلة عن تنفيذها.

قائمة المتكلمين

مدير الجلسة: ريتشارد وولف

اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية

ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين

غابرييلا كوينفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

تعددية الأطراف عند مفترق الطرق: تقييم عام والتحديات الناشئة

روضة قاوقجي كان، عضوة في البرلمان، الجمعية الوطنية الكبرى (تركيا)

بيتر بيير، عضو في البرلمان، البرلمان الاتحادي (ألمانيا)

لويس غايغوس، الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

إليزابيث كوزنس، نائبة الرئيسة التنفيذية، مؤسسة الأمم المتحدة

البعد الوطني لتعددية الأطراف: الإصلاحات المؤسسية من أجل تحسين الحياة السياسية

هيفي ليادال، عضوة في البرلمان (النرويج)

ميليتسا بيانوفيتش دوريشيتش، الممثلة الدائمة للجنبل الأسود لدى الأمم المتحدة

تشارلز شوفيل، رئيس فريق، العمليات السياسية الشاملة والحكومة وبناء السلام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ريتشارد غوان، زميل أقدم، مركز بحوث السياسات، جامعة الأمم المتحدة

كلمة الأمين العام

المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة وخارجها

سوزان كيهيكا، عضوة مجلس الشيوخ (كينيا)، ورئيسة مكتب البرلمانيات بالاتحاد البرلماني الدولي

أنا ماريا مينينديس بيريس، وكيلة الأمين العام وكبيرة مستشاري الأمين العام لشؤون السياسة العامة، الأمم المتحدة

أسا ريغنز، نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

براين هيلمان، كبير موظفي بحوث، مؤسسة بروموندو (Promundo)

الاستثمار في تعددية الأطراف: الفجوة التمويلية للأمم المتحدة

سيسيليا واديغرين، عضوة في البرلمان، البرلمان السويدي (السويد)

غيليان بيرد، الممثلة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الخامسة للجمعية العامة (لجنة الإدارة والميزانية)

ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكيتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، الأمم المتحدة
بيتر بيو، رئيس حملة "نحو عالم أفضل"

اليوم الثاني

نحو حوكمة عالمية أكثر استجابة: تنشيط أعمال الجمعية العامة

فاروق حميد نائيك، عضو مجلس الشيوخ (باكستان)
سيما سامي بحوث، الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة والرئيسة المشاركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة
ميشال ميلنار، الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة والرئيس المشارك للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة
لويز روروب، المديرية التنفيذية، مؤسسة فريدريك إيرت، مكتب نيويورك

جعل منع نشوب النزاعات وحل النزاعات وحفظ السلام أكثر فعالية

خوسي إغناسيو إيتشانيس، عضو مجلس النواب (إسبانيا)
صفاء الهاشم، عضوة مجلس الأمة (الكويت)
مارك - أندري فرانش، رئيس فرع تمويل بناء السلام، الأمم المتحدة
كارين لاندغرين، المديرية التنفيذية، هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن
بيدج آرثر، المديرية التنفيذية لمركز التعاون الدولي، جامعة نيويورك

النظام المتعدد الأطراف في نظر الجمهور: أثر الاتصالات الجماهيرية

سكوت راين، رئيس مجلس الشيوخ (أستراليا)
ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام
أليرا بيراسلي، المديرية التنفيذية لمنظمة Foreign Policy Interrupted (السياسة الخارجية الموقوفة)، وعضوة هيئة التدريس بكلية بارد
ديفيد بولير، مدير برنامج إعادة اختراع المشاعات، مركز شوماخر لإنشاء اقتصاد جديد

الجلسة الختامية

ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين
غابرييلا كويغاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي